



الرباط الدائم
https://www.gewerkschaft.berlin/ar/%D9%85%D8%AF%D9%88%D9%86%D8%A9/%D8%AA%D8%B3%D8%B9%D8%A9-%D8%A3%D9%8A%D8%A7%D9%85-%D9%88%D8%B3%D8%A8%D8%B9%D8%A9-%D8%A3%D8%B4%D9%87%D8%B1-%D8%A8%D8%B1%D9%8A%D8%B7%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A7-%D8%B9%D8%A7%D9%85-1926/vxxdfg8f

تاريخ إنشاء ملف PDF
2026 أكتوبر 13, 07:35 CEST

تسعة أيام وسبعة أشهر: بريطانيا عام 1926

الإصدار 1.0 · Gewerkschaft Underdog 8 أكتوبر 2026

في مايو 1926، أضرب مليون عامل في بريطانيا بين 1,5 و 1,75 عن العمل لدعم أكثر من مليون عامل منجم مُستبَعدين من العمل. وبعد تسعة أيام، أوقف الاتحاد العام للنقابات الإضراب دون الحصول على أي تنازلات؛ واستمر عمال المناجم في الإضراب لمدة سبعة أشهر أخرى، ثم اضطروا إلى العودة إلى ظروف عمل أسوأ. وفي العام التالي، صدر قانون يقيد ما كانوا قد فعلوه.

الإضراب العام البريطاني لعام 1926 هو الهزيمة الأكثر إعدادًا في تاريخ النقابات الأوروبية. لكنها أُعدت من قبل الطرف المقابل. كان الإضراب نفسه متماسكًا ومنضبطًا — مقارنةً بنطاقه — لم يشهد سوى القليل من العنف، حيث بلغ عدد المعتقلين حوالي 9.000. وبعد تسعة أيام، تم إنهاء الإضراب دون تلبية أي مطلب واحد. وما تلا ذلك غير قانون العمل البريطاني لعقود.

كيف حدث ذلك

صناعة التعدين بعد الحرب

كان قطاع التعدين البريطاني للفحم يمر بأزمة هيكلية بعد عام 1918: تقنيات عتيقة، وهيكل ملكية مجزأ، وأسواق تصدير آخذة في الانهيار. أضيف إلى ذلك قرار في السياسة النقدية — العودة إلى نظام المعيار الذهبي عام 1925 بالسعر الذي كان سائدًا قبل الحرب، بقيادة وزير الخزانة آنذاك وينستون تشرشل. وقد أدى ذلك إلى ارتفاع تكلفة الصادرات البريطانية بشكل كبير.

فقد رد الملاك بالطريقة الوحيدة المتاحة لهم دون الحاجة إلى استثمارات: خفض الأجور وإطالة ساعات العمل. أما شعار عمال المناجم، في المقابل، فكان «Not a penny off the pay, not a minute on the day» — لا بنس واحد من الأجر، ولا دقيقة واحدة إضافية في اليوم.

«الجمعة الحمراء» و«السنة المشتراة»

في يوم «31 يوليو 1925» — الذي يُعرف في أوساط الحركة باسم «الجمعة الحمراء» — هددت الاتحاد العام للنقابات العمالية (Trades Union Congress) بفرض حصار على نقل الفحم. تراجعت حكومة بالدوين ومنحت إعانة لمدة تسعة

أشهر ، مما ضمن الأجور في البداية. وفي يوم «5 سبتمبر 1925» (يوم الجمعة الأحمر)، شكلت الحكومة أيضًا لجنة تحقيق برئاسة هربرت صموئيل.

هذه الأشهر التسعة هي جوهر الجدل الذي نشأ لاحقًا. فقد استغلت الحكومة هذه الفترة للتحضير: إنشاء «منظمة الإمداد والنقل» الحكومية مع مفوضين مدنيين، وتخزين الفحم، و— عبر المنظمة التي كانت رسميًا خاصة «منظمة صيانة الإمدادات» — تجنيد متطوعين للمساعدة، والتي انتقلت خلال الإضراب إلى الإدارة الحكومية. ولم يُذكر أن الاتحاد العام قام بإعدادات مماثلة في نطاقها.

تقرير صامويل والانقسام

قدمت اللجنة تقريرها في مارس 1926. وأوصى التقرير بإعادة هيكلة الصناعة، ورفض تأمين المناجم، لكنه أوصى بتأمين حقوق الاستخراج، واعتبر أن تخفيضات الأجور أمر لا مفر منه على المدى القصير. ورفض الطرفان ذلك. وفي 30 أبريل، انتهت صلاحية الإعانات و اتفاقيات الأجور؛ فقام الملاك بإغلاق المناجم.

في 1 مايو، قرر مؤتمر استثنائي لرؤساء مجالس إدارة النقابات المنتسبة بأغلبية 3.653.527 مقابل 49.911 صوتًا الإضراب التضامني و عهد إلى المجلس العام بإدارته.

كانت المفاوضات لا تزال جارية عندما رفض طابعي صحيفة «ديلي ميل» نشر مقال افتتاحي وصف الإضراب بأنه خطوة ثورية. وعلى إثر ذلك، طالبت الحكومة بالسحب غير المشروط لجميع الدعوات إلى الإضراب؛ وفي الساعة 1:05 من صباح يوم 3 مايو، انقطعت المحادثات. وما إذا كان هذا الحادث سببًا أم ذريعةً فهو أمر مثير للجدل: فقد كان المتشددون في مجلس الوزراء يضغطون على أي حال من أجل إنهاء المفاوضات، و لم تكن حركة الطابعيين قد تمت بتوجيه من الاتحاد العام.

بدأت الإضراب قبل منتصف الليل بدقيقة واحدة في 3 مايو.

التسعة أيام

النطاق والمسار

تم الدعوة في البداية إلى الإضراب في القطاعات الرئيسية: النقل، والسكك الحديدية، والطباعة، والحديد والصلب، والبناء، والغاز، والكهرباء. تتراوح التقديرات بين 1,5 و1,75 مليون عامل، بالإضافة إلى أكثر من مليون عامل منجم مُنعوا من دخول أماكن عملهم؛ ويُشار على نطاق واسع إلى 1,2 مليون. تم الدعوة إلى موجة ثانية — صناعة الآلات و بناء السفن — في 11 مايو.

استعانت الحكومة بقوات عسكرية، وقوات مساعدة تطوعية، وصحيفة خاصة بها هي «بريتيش غازيت» (British Gazette) تحت قيادة تشرشل. أما الاتحاد العام فقد أصدر صحيفة «بريتيش ووركر» (British Worker).

أما الإذاعة — التي كانت تُعرف في عام 1926 باسم «شركة الإذاعة البريطانية» (British Broadcasting Company)، ولم تصبح «هيئة الإذاعة البريطانية» (1 يناير 1927) إلا لاحقًا — فلم تسمح للنقابات ولا للمعارضة بالتعبير عن آرائها. رفض جون ريث بث خطاب لرامزي ماكdonald، وكذلك نداء السلام الذي أطلقه رئيس أساقفة كانتربري، خوفًا صريحًا من أن يقوم تشرشل بالاستيلاء على المحطة. أما تصريحات الاتحاد العام و حزب العمال فقد تم نقلها في نشرات الأخبار. لا تزال هذه الحادثة موضع نقاش في تاريخ الإعلام حتى اليوم؛ وقد جاء تغيير الاسم إلى «المؤسسة» نتيجة مباشرة لهذا الصراع.

إنهاء الإضراب

في 12 مايو، أعلن الاتحاد العام انتهاء الإضراب. لم يتم تلبية أي مطلب. لم يتم إشراك عمال المناجم؛ فقد رفض اتحادهم مذكرة صامويل — وهي اتفاقية تفاوض عليها صامويل دون تفويض ودون تعهد من الحكومة.

تتباين الأسباب، وتتابع الأبحاث هذا الانقسام.

الانسحاب الحذر

وفقًا لهذه القراءة، أدرك الاتحاد العام أن الإضراب تحول إلى مواجهة دستورية لم يكن يريدوها ولا يستطيع الفوز بها، فأنهى الإضراب قبل أن تنهار الحركة.

الاستسلام

وفقًا لهذه القراءة، كان الإضراب فعالًا والحكومة تحت الضغط؛ ولم يتم إنهائه بسبب ضعف الحركة، بل بسبب خوف قيادات الاتحاد من عواقب النجاح. ويمثل توني كليف ودوني غلوكستين. ومن الجدير بالذكر أن هنري بيلينغ، الذي عادةً ما يصدر أحكامًا متزنة، يتحدث أيضًا عن «استسلام ذليل» من جانب القيادة — لذا فإن وصف الأمر بالاستسلام لا يقتصر على تيار سياسي معين.

التهديد القانوني

في 11 مايو، صدر أمر قضائي مؤقت في نزاع داخلي بالنقابة (نقابة البحارة ورجال الإطفاء الوطنية ضد ريد، القاضي أستبوري). كان السبب الأساسي هو انتهاك النظام الأساسي؛ أما الملاحظة التي تفيد بأن الإضراب العام غير قانوني، فقد كانت جملة ثانوية لا تؤدي وظيفة أساسية، وتم الطعن فيها قانونيًا على الفور، من بين أمور أخرى من قبل أ. ل. غودهارت في مجلة بيل للقانون عام 1927. وأن ذلك أدى إلى إمكانية المساس بأصول النقابة، كان مجرد تخوف سائد في ذلك الوقت، وليس نتيجة قانونية مؤكدة. أما ما إذا كان ذلك أحد أسباب إنهاء الإضراب، فيُعتبر فرضية، وليس حقيقة ثابتة. ما لا جدال فيه هو أن عمال المناجم واصلوا الإضراب بمفردهم حتى نوفمبر، ثم عادوا إلى نوبات عمل أطول وأجور أقل، وبموجب عقود على مستوى المقاطعة بدلاً من عقود على مستوى الولاية. وقد سمح قانون مناجم الفحم لعام 1926 بالعودة إلى يوم العمل المكون من ثماني ساعات لمدة خمس سنوات.

العواقب

قانون عام 1927

أعلن قانون النزاعات العمالية والنقابات لعام 1927 أن الإضراب يُعتبر غير قانوني في حال توفر شرطين في آن واحد: أن يتجاوز نطاق النزاع العمالي في القطاع نفسه، وأن يكون الهدف منه إجبار الحكومة — بشكل مباشر أو من خلال الإضرار بالمصلحة العامة. وقد شمل ذلك الإضرابات العامة و الإضرابات التضامنية؛ وظل تحديد الإضرابات التضامنية التي يشملها القانون بالضبط موضع خلاف.

كما حظر القانون على موظفي الخدمة العامة الانضمام إلى النقابات المرتبطة بالاتحاد العام، وحول دفع الاشتراكات لحزب العمال من نظام «الانسحاب» إلى نظام «الانضمام». وقد أدى هذا الأخير إلى حرمان الحزب من جزء كبير من موارده.

في عام 1946، ألغت الحكومة العمالية هذا القانون. وعادت القيود المفروضة على الإضراب التضامني تدريجيًا اعتبارًا من عام 1980، وأصبحت في عام 1990 سحبًا كاملاً للإعفاء من المسؤولية؛ وهي سارية حتى اليوم، ومقننة في المادة 224 من قانون النقابات والعلاقات العمالية (الموحد) لعام 1992.

تحول الاستراتيجية

بعد عام 1926، تحول تركيز الحركة النقابية البريطانية من المواجهة إلى التفاوض والتمثيل البرلماني. وما إذا كان ذلك النتيجة الصحيحة أم لا، هو مسألة الخلاف الكبرى الثانية.

ما يدعم الإجابة بالإيجاب هو أن المسار الذي سلكه البرلمان والمفاوضات بعد عام 1945 أدى إلى تأسيس الضمان الاجتماعي والخدمات الصحية وعمليات التأمين — وهي نتائج ما كانت أي إضرابات لتفرضها.

أما ما يدحض ذلك فهو أن القوة التفاوضية التي استند إليها هذا المسار كانت نابعة من القدرة على الصراع. ومن يتخلى عن القدرة على الصراع، يفقد على المدى المتوسط موقعه التفاوضي أيضًا. ويُعتبر إضراب عمال المناجم في 1984/1985، في هذا السياق، بمثابة الحساب المتأخر لعام 1926. وكلاهما تفسيرات، وليس حقائق.

الاستنتاجات

المسألة القانونية: التضامن كمشكلة قانونية

لم يكن جوهر الصراع في عام 1926 هو إضراب عمال المناجم، بل إضراب الآخرين دعماً لعمال المناجم. وهذا بالضبط ما ركز عليه قانون عام 1927.

هذه ليست مشكلة بريطانية خاصة. ففي ألمانيا أيضًا، لا يُسمح بالإضراب التضامني إلا بشكل محدود. وقد اعترفت محكمة العمل الاتحادية به في عام 2007 الإضرابات الداعمة لدعم صراع عمالي رئيسي في منطقة اتفاقية جماعية أخرى بموجب المادة 9 الفقرة 3 من الدستور الأساسي؛ وتخضع جوازيتها لمبدأ التناسب، وتُستبعد إذا كانت غير ملائمة بشكل واضح، أو غير ضرورية بشكل واضح، أو غير مناسبة.

ويكمن وراء ذلك توجه أساسي. فمن يفرض قيودًا صارمة على الإضرابات التضامنية، يربط النضال العمالي بالمؤسسة الفردية أو القطاع الفردي. وهذا يحمي الأطراف الثالثة غير المعنية — ويضمن أن قوة القوة العاملة لا تتجاوز قوتها الذاتية أبدًا. وفي اقتصاد يتألف من وحدات منفصلة وعقود عمل وسلاسل توريد، يعني ذلك بالنسبة للعديد من العاملين أنهم لا يستطيعون ممارسة أي ضغط يذكر في المكان الذي يعملون فيه، لأن القرارات تُتخذ في مكان آخر.

السؤال الاستراتيجي: التحضير يتفوق على العزيمة

مرت تسعة أشهر بين «الجمعة الحمراء» عام 1925 وشهر مايو 1926. كان كلا الطرفين يعلمان الغرض من هذه الفترة. فقد أنشأت الحكومة منظمة للإمداد، وقامت بتخزين الفحم وتجديد عمال مساعدين. وتولى الاتحاد العام للمفاوضات والدرس المستفاد من ذلك غير مريح لأي منظمة: فالصراع المؤجل ليس صراعًا تم تجنبه، بل صراعًا تم تأجيله. ومن لا يستغل فترة التأجيل بالمثل مثل الطرف المقابل، يخسرها.

السؤال السياسي: متى يتحول الإضراب إلى انقلاب

صوّرت حكومة بالدوين الإضراب على أنه هجوم على الدستور. وقد أعلن جون سيمون، النائب الليبرالي والمدعي العام السابق، في 6 مايو في مجلس العموم بأنه غير قانوني — بصفته فقيهاً قانونياً وسياسياً معارضاً، وليس بصفته مسؤولاً حكومياً؛ فقد كان السير دوغلاس هوغ هو المدعي العام في ذلك الوقت. واعترض الاتحاد على ذلك: قائلاً إن الأمر يتعلق بنزاع صناعي، وليس بمحاولة لإسقاط الحكومة.

هذا الخلاف ليس مجرد كلام بلاغي. إنه يحدد الوسائل التي يجوز للدولة استخدامها. فإذا صُنِّف الإضراب على أنه نزاع صناعي، يسري قانون العمل. أما إذا صُنِّف على أنه هجوم على النظام الدستوري، فيسري قانون الطوارئ.

ولا يمكن استنتاج هذا التصنيف من طبيعة الواقعة نفسها: فالحدث نفسه — توقف العديد من العمال عن العمل في وقت واحد — يمكن أن يكون كلا الأمرين. ومن يمتلك سلطة التفسير هو الذي يحدد القانون الواجب التطبيق.

وتُظهر المقارنة مع أحداث مارس 1920 في ألمانيا مدى عدم استقرار هذا التصنيف. فقد توقف الملايين هناك عن العمل أيضًا، ولكن من أجل الدفاع عن الدستور — ولذلك بدا الفعل نفسه عملاً إنقاذياً بدلاً من هجوم. وبعد أسبوعين، زحفت القوات الحكومية ضد المضربين الذين استمروا في منطقة الرور. وهكذا انقلبت السيادة التفسيرية في غضون أسابيع قليلة.

السؤال الفلسفي: ما الذي ندين به لبعضنا البعض

يثير الإضراب التضامني سؤالاً يتجاوز نطاق قانون العمل: لماذا ينبغي لعمال السكك الحديدية أن يخطروا بأجورهم من أجل عمال المناجم الذين لا يعرفونهم؟

الإجابة من منطلق المصلحة الذاتية

من يشاهد اليوم كيف يتم خفض أجور قطاع ما، سيكون غداً هو نفسه في نفس الموقف. هذا أمر قابل للتحقق وله تأثير واسع، لكنه ليس بلا حدود — فهو يفترض أن الوضع الشخصي مرتبط حقاً بذلك.

الإجابة من منطلق الانتماء

العمال هم مجموعة يلتزم أفرادها تجاه بعضهم البعض، بغض النظر عن مصلحتهم الشخصية. وهذا له تأثير واسع، لكنه يفترض أن هذا الشعور بالانتماء يُعاش فعلياً — وهذا بالذات لا يمكن فرضه.

في عام 1926، استمرت الإضرابات تسعة أيام. وهذا ليس قليلاً ولا كافياً.

المصادر

- تقرير اللجنة الملكية المعنية بصناعة الفحم (1925) لجنة صامويل؛ التقرير) HMSO، 1926، لندن، Cmd. 2600، موقع بـ «6 مارس 1926.»
- قانون النزاعات العمالية والنقابات العمالية لعام 1927 الذي ألغاه، (22 Geo. 5 c. 18 & 17) قانون النزاعات العمالية والنقابات العمالية لعام 1946.
- قانون النقابات والعلاقات العمالية (الموحد) لعام 1992، المادة 224.
- قانون مناجم الفحم لعام 1926.
- قضية «النقابة الوطنية للبحارة وعمال المراجل في بريطانيا العظمى وأيرلندا ضد ريد» [1926] Ch 536.
- أ. ل. غودهارت: «مشروعية الإضراب العام في إنجلترا»، مجلة بيل للقانون، 1927.
- هنري بيلينغ: «تاريخ الحركة النقابية البريطانية»، الطبعة الأولى 1963 (ماكميلان، لندن، وبيغوين/بيليكان، هارموندسورث)، طبعت لاحقاً لدى دار ماكميلان.
- توني كليف، دوني غلوكستين: «الماركسية والنضال النقابي. الإضراب العام لعام 1926»، لندن: بوكماركس، 1986.
- كيث لايبورن: الإضراب العام لعام 1926، مطبعة جامعة مانشستر، 1993.
- المحكمة الاتحادية للعمل، الحكم الصادر في 19 يونيو 2007 (BAGE 123، 134) 1 AZR 396/06،

يُستشهد به كالتالي

Gewerkschaft Underdog, 1926، تسعة أيام وسبعة أشهر: بريطانيا عام 1926، Gewerkschaft Underdog, Fassung 1.0, 08.10.2026, <https://www.gewerkschaft.berlin/ar/%D9%85%D8%AF%D9%88%D9%86%D8%A9/%D8%AA%D8%B3%D8%B9%D8%A9-%D8%A3%D9%8A%D8%A7%D9%85-%D9%88%D8%B3%D8%A8%D8%B9%D8%A9-%D8%A3%D8%B4%D9%87%D8%B1-%D8%A8%D8%B1%D9%8A%D8%B7%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A7-%D8%B9%D8%A7%D9%85-1926/vxxdfg8f,> abgerufen am 13.10.2026.

الترخيص

CC BY-ND 4.0 — Namensnennung, keine Bearbeitung